في النحو العربي

ملخص

هذه مقالة تحاول التأصيل لمصطلح (النحو) العربي ولغيره من المصطلحات المرادفة، وتحاول التأريخ لبدء الأنظار النحوية ولبدايات التأليف في النحو، كما تحاول تصور العوامل التى حملت كل ذلك، وتعمل هذه المقالة كذلك على مناقشة ما قيل في كل هذا، وعلى الخروج بنتائج يطمئن اليها الفكر والنفس؛ كما تعمل على مناقشة النظريات القائلة بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني بفضل جهود السريان، أو عدم تأثره، وتتضمن هذه المقالة أخيراً مناقشة لأصلين من أصول النحو العربي، هما (القياس) و(السماع).

فهرس تفصيلي بمواد البحث:

دلالة «النحو» لفظاً واصطلاحاً.

نشأة «النحو».

أصول «النحو»: استقراء العربية (السماع والقياس).

مواد «النحو التاريخي».

المذاهب النحوية (النحاة الأوائل، البصريون والكوفيون).

النحو لدى المتأخرين.

النحو في الدرس اللغوي في عصرنا.

أقول: إن أول رؤية للنحو في الدرس التاريخي ما كان مما قيل في «وضع النحو» فقد ذكر أبو البركات الأنباري كما ذكر غيره ممن تقدمه أو خلفه: أن سبب وضع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ لهذا العلم ما روي أبو الأسود الدؤلي، قال:

دخلت على أمير المؤمنين فوجدت في يده «رقعة[1]»، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين، فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسر بمخالطة هذه «الحمراء» يعني الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقي إليّ «الرقعة» وفيها مكتوب: «الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّي، والفعل ما أُنبيء به، والحرف ما جاء لمعني....[2]».

ثم قال (أي أبو الأسود): وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب (إنّ واخواتها) ما خلا (لكن)، فلما عرضتها علي علي ـ رضي الله عنه ـ أمرني بضم «لكن» إليها وكنت كلما وضعت شيئاً من أبواب «النحو» عرضته عليه (ر) إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت» فلذلك سُمّي «النحو»[3].

أقول: ومن هنا بدأت كلمة النحو تأخذ معناها الاصطلاحي.

إن دلالة «النحو» في العربية تشير إلي «الطريق» الذي ينحوه السالك، أي يسلكه وكأن هذا آت من المعني الأول، وهو المصدر للفعل «نحا» وانصراف المصادر في العربية إلى الأسماء كثير، ألا ترى أن «العِلم» ودلالته معروفة في «اسميته» قد جاء من «الحَدَث» الذى هو المصدر.

وهكذا أخذ «النحو» طريقه إلي المصطلح في القرون الثلاثة الهجرية، حتي إذا جاء القرن الرابع شاع وعُرف فنجد أبا الحسين أحمد بن فارس المتوفي سنة ٣٩٥هـ يقول في «المجمل»: «والنحو نحو الكلام، وهو قصد القائل لأصول العرب ليتكلم بمثل ما تكلموا به»[4].

وقد شارك مصطلح «النحو» هذا مصطلح آخر في الحقبة المتقدمة من تاريخ النحو وهو مصطلح «العربية».

جاء في ترجمة نصر بن عاصم الليثي: أنه كان فقيهاً عالماً «بالعربية» فصيحاً[5]، أقول: ونصر بن عاصم من النحويين الأوائل، مات بالبصرة سنة تسعين في أيام الوليد. وقيل ٨٩هـ.

وكذلك جاء في ترجمة أبي داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: «... أنه كان أحد القرّاء عالماً بالعربية....»[6].

وقال أبو البركات الأنباري في مقدمة «الإنصاف» إن كتابي هذا «أول كتاب صنف في علم العربية»[٧].

أقول: وأبو البركات من رجال القرن السادس (توفي سنة ٥٧٠هـ) وهو من النحاة المعروفين في عصره.

على أننا نجد الأندلسيين والمغاربة قد استعملوا «العربية» مصطلحاً لما هو «نحو» فقد وجدنا لدى الزبيدي في «طبقات النحويين» وهو أندلسي «العربية» بمعني النحو إلى جوار «اللغة» التي أراد بها الألفاظ اللغوية، قال الزبيدي في تراجمه: لقد جاء في ترجمة ابن الأغبس التجيبي: أنه كان عالماً، قد أتقن كل ما قاله فيه قائل من جهة التغيير و«العربية»[٨].

وجاء في ترجمة أحمد بن عبد الكريم: كان له حظ من علم «العربية» والشعر[٩].

وجاء في ترجمة مذحج المؤدب: كان له حظ صالح «بالعربية»[١٠].

وجاء في ترجمة أبي وهب بن عبد الرؤوف: أنه كان بصيراً «بالعربية»[١١].

وجاء في ترجمة «القلفاط»: أنه كان بارعاً في علم «العربية»[١٢].

قلتُ: إن «مصطلح العربية» قد ورد مع مصطلح آخر هو «اللغة» مراداً بالأول «النحو»، وبالثاني «ألفاظ اللغة»، وهذا نجده في تراجم هذا الكتاب من الأندلسيين كما في ترجمة «الشمر بن نمير» التي جاء فيها: من أهل العربية واللغة[١٣].

وفي ترجمة «ابن أرقم» التي جاء فيها: من أهل العلم بالعربية واللغة[١٤]، علي أن فشو مصطلح «العربية» في تراجم الأندلسيين التي اجتزأنا بشيء منها، يقابله ورود هذا المصطلح قليلاً في تراجم المشارقة الأوائل كما بيّنا، ثم شاع مصطلح «النحو» لدي هؤلاء كما ورد في كتاب «الحجة في القراءات السبع» لابن خالويه، وهو قوله «أهل صناعة النحو»[١٥].

وإذا كان مصطلح «العربية» مراداً به النحو فاشياً في تراجم «طبقات النحويين» للزبيدي، فقد ورد فيه مصطلح النحو قليلاً كما في ترجمة ابن الوزان النحوي التي جاء فيها: وانتهي من علم النحو في حداثته[١٦].

وقد أشرت في شيء من الكلام علي مصطلح «النحو» إلي بعض ما ذُكر في سبب وضع النحو، وأشرت هنا إلى استكمال ما قد بدأته فأقول: لقد أشرنا إلى ما كان من أبي الأسود

الدؤلي وحكاية أخذه أصول النحو ومبادئه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وقد جاء في تمام هذا الخبر قول الإمام علي لأبي الأسود بعد بيان حقيقة «أن الكلام اسم وفعل وحرف» : «انحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضد، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم»[١٧].

تعليق:

أقول: أنكر الدارسون في عصرنا أن يكون قد وقع شيء من هذا. وكان إنكارهم قائماً على استبعاد وجود هذه الألفاظ بمصطلحاتها التي ذكرت في عصر الإمام عليّ، وأن هذه لم يكن لها حضور في الدرس اللغوي في أوائل القرن الثاني للهجرة.

ولقد استفاض القول في وضع الإمام علي للنحو فذكر في عامة المصادر اللغوية[١٨]، علي أن شيئاً آخر قد أشار إلى رواية أخرى وهي ما رواه عاصم بن أبي النجود[١٩]، فقال: جاء أبو الأسود الدؤلي إلي زياد، وهو أمير البصرة، فقال: إني أري العرب قد خالطت هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد: لا تفعلْ، قال: فجاء رجل إلى زياد، فقال: أصلح الله الأمير، تُوفي أبانا وترك بنون. فقال له زياد: تُوفي أبانا وترك بنون!! ادعُ لي أبا الأسود، فلما جاءه قال له: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه[٢٠].

أقول: ليس لنا أن نؤثر هذا الخبر علي الخبر الأول في أولية وضع النحو، ولكننا نذهب إلى أن أواخر القرن الأول للهجرة وأوائل القرن الثاني قد شهدت مولد النحو، ثم أفاضت مصادرنا في عزو سبب وضع النحو وأجمعت على أن النحو قد وصلوا إليه بسبب ما كان من شيوع «اللحن».

وكان من هذا ما ورد من قول الرجال لزياد: «توفي أبانا وترك بنون». وذكروا من هذا أشياء أخري لابد أن نأتي على شيء منها للفائدة فنقول:

إن هذه الأخبار على كثرتها مختلفة مضطربة، واختلافها واضطرابها لا يهديان الدارس إلى شيء من الثقة، وها أنا أبسط طرفاً منها فأقول:

قال الأنباري: وروي أن سبب وضع عليّ ـ رضي الله عنه ـ لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: «لا يأكلهُ إلا الخاطئين»[٢١]، فوضع النحو.

ومن هذه الروايات: أن أعرابياً قدم في خلافة عمر بن الخطاب فقال: من يُقرؤني شيئاً مما أنزل الله علي محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: «إن الله بريء من المشركين ورسوله (بالجر)، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال له: يا أعرابي تبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، لأعلم بالقرآن فسألت: من يقرؤني، فأقرأني هذا سورة براءة فقال: إن الله بريء من المشركين ورسوله». فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه[٢٢].

فصحح عمر القراءة للأعرابي وقال: لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة[٢٣]، ونجد في ذيل هذا الخبر: أن عمر أمر أبا الأسود أن يضع النحو.

أقول: وهذا كله يوضح ما ذهبنا إليه من اضطراب هذه القضية فبينما هي قد نسبت إلى علي بن أبي طالب إذا هي منسوبة إلى عمر بن الخطاب، كما نسبت إلي زياد بن أبيه.

وجملة هذا كله لا يمنح الباحث حظاً من الثقة فيعتمد على شيء منه، غير أني أقول: لابد أن يكون للحن أثر في هذه المسألة التاريخية، فقد كان شيوعه عاملاً حفز أهل العلم للمضي في هذا السبيل. على أني لا أجعل هذا السبب الوحيد الذي دعا إلى وضع النحو، وذلك لأن التطور العلمي الذي بدأ منتصف القرن الثاني الهجري واشتد في القرن الثالث، مع اتساع المعارف الجديدة كان كل ذلك داعيا إلى وضع شيء من «قوانين العربية». وقد يكون هذا بسبب ما رأوا لدى أهل البلاد المفتوحة من نظائر هذا.

أقول: لقد اختلف الدارسون في مسألة أصالة علم النحو في العربية فمنهم من ذهب إلى أنه من صنع العرب أنفسهم، وأنهم لم يقلدوا فيه، أو قل حاكوا اليونانيين فنسجوا على منوالهم وقلدوهم.

في حين هرع آخرون من عرب وأجانب إلى القول بأن النحو العربي قد أخذ العرب مادته وأصوله ومصطلحاته من اليونان.

لقد ذهب إبراهيم أنيس إلى هذا فقال: «ولعلهم (كذا) تأثروا بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمي Casses ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة»[٢٤].

أقول: ذكر الدكتور إبراهيم أنيس هذا دون علم منه أن اللغات السامية الأولى عرفت ما تدعوه «الأعراب» ومنه ما عرف في اللغة الأكدية القديمة التي سبقت التراث الإغريقي.

وقد كتب الدكتور إبراهيم مدكور مقالة في هذا وذهب إلى أن أقسام الكلمة في العربية قد حاكى فيها العرب ما عند اليونان من اسم وفعل وأداة أسموها «رابطة»[٢٥].

وكذلك قال الدكتور إبراهيم سلامة أيضاً[٢٦]:

وكأن الدكتور مدكور قد بسط هذا في مقالته التي أشرنا إليها وهي «منطق أرسطو والنحو العربي» التي جاء فيها:

١ـ اعتبار القياس أصلاً من أصول النحو وتحديده، ووضعه علي نحو ما حدد القياس المنطقي ثم التشابه بين ما جاء من تقسيم سيبويه إلى اسم وفعل وحرف، وما جاء من تقسيمها عند أرسطو إلي اسم وفعل وأداة.

٢ـ ظهور النحو السرياني في مدرسة نصيبين في القرن السادس الميلادي على مقربة من النحاة العرب الأولين، ثم ترجمة عبد الله بن المقفع لمنطق أرسطو... ثم تلمذة بعض السريان للخليل بن أحمد كحنين بن اسحاق الطبيب السرياني المعروف الذي كان له أثر في نقل علوم اليونان[٢٧].

أقول: وقد قرر الدكتور مدكور أن حنيناً قد عاصر الخليل وسيبويه، وليس الدكتور مدكور أول من ذهب إلى هذا فقد ذهب إلى مثله قدماء ومحدثون.

ومن القدامي ممن ذهب إلى هذا ابن أبي أصيبعة في «عيون الأنباء»[٢٨]، وأخذ بهذا القفطي[٢٩] في «إخبار العلماء بأخبار الحكماء».

وكأني أميل إلى أن جمهرة المحدثين من عرب وغيرهم لم يقفوا علي ما ذكره ابن أبي أصيبعة، وعندي أن قضية أخذ العرب عن اليونان في النحو مسألة ظنية أبعد ما تكون عن اليقين، والعرب الباحثون وغيرهم من الأجانب سواء.

وها أنا أعرض لهؤلاء وأبدأ بالعرب ممن لم يشيروا إلى أن المسألة قد اطمأنوا إليها وقام الدليل عليها.

ومن هؤلاء جرجي زيدان في كلامه على النحو العربي جاء فيه: «أن النحو اليوناني له تاريخ يشبه تاريخ النحو العربي»[٣٠].

أقول: هل لنا أن نفيد علماً من هذه العبارة غير الواضحة؟

وكأن جرجي زيدان اكتفي بهذه الإشارة التي تقرب من الإثبات لافتقاره إلى الدليل، وقد تبعه في هذه الإشارة جماعة آخرون ومنهم إبراهيم مصطفي الذي قال في معرض كلامه على وضع النحو وما كان فيه للخليل بن أحمد فقال: «وقد اتخذ ذلك عن اليونانية، وكان قد قرأها»[٣١].

أقول: أما عن معرفة الخليل لليونانية فليس ما يؤكد هذا، وهو لا يعدو أن يكون من أهل الحماسة من أصحاب التراجم الذين ابتدعوه مما عُرف عن ذكاء الخليل وسعة معارفه. وجاء في أخرة من هذا الأمر مازن المبارك فقال: «إن العصر الذي نشطت فيه الحركة النحوية ودُوِّنت فيه كتب النحو كان متأثراً بما نشط فيه من علوم الدين وحديث وفقه وعلوم العقل من جدل وكلام»[٣٢].

وكأن الأستاذ المبارك يلتقي مع إبراهيم سلامة في قوله: «ظهر الجدل وظهرت المعتزلة وهم أهل الرد وخصومه فاتصلوا بالمنطق وبالجدل...»[٣٣].

وللأستاذ أحمد أمين كلامه في كتابه «فجر الإسلام» و«ضحي الإسلام» فقد قال في الأول: «إن الثقافة اليونانية كانت منتشرة في العراق»[٣٤].

وكان أوسع في كلامه في المصدر الثاني إذ قال: «ومما زاد في أثرها أن اتصال المسلمين بها صاحب تدوين العلوم العربية، وتسربت اليها صبغة خاصة كان لها تأثير كبير في الشكل والموضوع»، أما الشكل فيرجع إلى تأثير المنطق اليوناني، وقد صبغ العلوم العربية صبغة جديدة في قالبه، ووضعت على منهاجه»[٣٥].

ولأحمد أمين قول آخر جاء في المصدر نفسه (ضحي الإسلام ٢٩٣/٢) قال فيه[٣٦]:

«والذي يظهر أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان تأثيراً ضعيفاً، وربما كان أكبر الأثر أثراً غير مباشر كاستخدام آلة القياس والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية، فلما نقلت الفلسفة اليونانية، واشتغل بها المتكلمون أولاً والفلاسفة ثانياً وعرفوا المنطق وما إليه، تأثر النحو بذلك في قواعده وعلله حتي قالوا ـ مثلاً ـ إن أبا الحسن الرماني الذي

عاش من سنة ٢٩٦-٣٨٤ كان متفنناً في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة، وكان يمزج كلامه بالمنطق...» حتي قال أبو علي الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما تقوله فليس معه منه»[٣٧].

وقد يكون من المفيد أن نعرض لآراء من ذهب إلى وجود هذا الأثر الإغريقي في النحو وقرر ذلك على أنه حقيقة علمية، وقد أشار الي هذا «أنوليتمان» المستشرق الألماني في «محاضراته» في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول[٣٨]، وقد بسط الأمر لدى الباحثين من المستشرقين جاء فيها:

«اختلف العلماء الأوروبيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب». وقال آخرون: ليس كذلك، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن، ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، ونقول ما أثبته عالم اسمه Joseph Le Blanc، وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في «كتاب» سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو، وهو النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف، وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف. قال سيبويه: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل، وهذا تقسيم أصلي، وأما الفلسفة فيقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط، أي أن الاسم هو الاسم، والكلمة هي الفعل، كما يقال له في اللغات الأوروبية Verb، والرباط هو الحرف كما يقال له في اللغات الأوروبية Conjunction أي ارتباط، وهذه الكلمات ترجمت من اليوناني إلى السرياني، ومن السرياني إلى العربي، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت[٣٩].

أقول: إن ما جاء به هذا المستشرق الألماني هو بسط لآراء المثبتين للأخذ أو النقل وردّ عليه، أما من ذهب إلى حقيقة الأخذ فقد ذكرنا منهم من العرب الأساتذة إبراهيم مدكور وإبراهيم أنيس وإبراهيم سلامة، ولابد أن نضيف اليهم بعض الأعاجم من مستشرقين وغيرهم فنقول:

قال بروكلمان المستشرق الألماني المعروف عند كلامه على الخليل: «ويبدو حقاً أنه ابتكر شكل الحروف وعلامات القراءة، استناداً إلى نماذج سريانية»[٤٠].

أقول: ولم يشر إلى أقسام الكلام لدي سيبويه وإلى كونه مأخوذاً من تقسيم الكلمة لدى أرسطوطاليس.

وقال «ديبور»: وقد أثّر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها لأن هذه تتقيد بالموضوعات التي تعالجها[٤١].

أقول: كأن الدارسين العرب الذين أشرنا إليهم قبل أسطر ذهبوا في هذا الخصوص إلي أبعد مما ذهب إليه الأعاجم من المستشرقين وغيرهم.

وممن قال بالإثبات أيضاً الأب إسحاق ساكا فقد ذكر: إن نظام تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف في العربية هو نفس التقسيم الكلامي في اللغة اليونانية، وهذا التقسيم هو يوناني الوضع قائم علي المنطق[٤٢].

وقد أنكر نفر من الباحثين العرب وجود الأخذ لدي العرب مما ورد من تقسيم الكلمة لدي أرسطو، ومن هؤلاء مهدي المخزومي في كتابه «الخليل بن أحمد...»[٤٣]، كما أنكر ذلك عبد الرحمن السيد في كتابه «مدرسة البصرة»[٤٤].

أقول: ولنا أن نرد على من ذهب إلى أن الخليل عاصر حنين بن اسحاق السرياني، وأن هذا الأخير قد تلمذ له بأمر واحد هو أن «حنيناً» هذا لم يدرك الخليل، فقد توفي الخليل سنة ١٧٠هـ، ولما يولد حنين.

ولي في آخر هذه الجولة أن آتي على بحث مفيد قطع فيه صاحبه القول، وأثبت أن «النحو العربي أعرب العلوم الإسلامية وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول»[٤٥].

إنه المستشرق الفرنسي المعاصر «جيرار تروبو» أستاذ اللغة العربية في جامعة السوربون وقد جاء فيه عرض واف لآراء المستشرقين الغربيين الذين أقروا وجود الأخذ لدى العرب من اليونان، وهؤلاء هم: المستشرق الألمانيMerx، الذي نشر كتاباً في نهاية القرن التاسع عشر بعنوان «تاريخ صناعة النحو عند السريان»، زعم فيه أول مرة أن المنطق اليوناني أثر في النحو العربى.

ثم تبع هذا معظم من خلفه من المستشرقين ومنهم المستشرق الفرنسي Fleisch، والمستشرق الإنجليزي Carter، والمستشرق الألماني Versteegh.

ولنعرض الآن لما يتصل بـ «أصول النحو» فنقول: بحث اللغويون الأوائل في «أصول النحو» فكان لهم في ذلك شذرات وفصول وأبواب. وقد وصل إلينا شيء من هذا كله مما نجده أو قل نعثر عليه أحياناً في مصادر النحو واللغة.

ومن هذا رسالتان موجزتان لأبي البركات الكمال الأنباري وسُمت إحداهما بـ «لُمع الأدلة» كما وُسمت الأخرى بـ «جَدَل الإعراب»[٤٦]، وقد نشرهما في كتاب واحد الأستاذ سعيد الأفغاني في دمشق منذ أكثر من ربع قرن.

وقد اهتم الدارسون في عصرنا بهذه «الأصول» وحرروا فيها كتباً ودراسات كان منها شيء تقدم به أصحابه لنيل الدرجات العلمية، على أن ذلك كتباً تعليمية للطلاب، وكان من هذه «أصول النحو العربي» لسعيد الأفغاني.

وقد اعتمد الأستاذ الأفغاني علي كتاب «الاقتراح» للسيوطي، وهو بالأحري كتيِّب لطيف[٤٧] عرض فيه السيوطي «للأصول» وقد أتي السيوطي في هذه الرسالة على كثير مما ورد في «لمع الأدلة» للأنباري ومما جاء في «جَدَل الإعراب».

غير أن السيوطي في هذا الأخذ أو قل في هذا السلخ قد أخفى ما اعتمد عليه من صنعة الأنباري، وذهبت به حماسته إلى القول بنسبة هذه الصنعة الجديدة إلى نفسه، وكأنه خشي أن يدرك ما أقدم عليه فقال بعد أن أشار إلى أنه لم يسبق في هذا الفن: غير أني وجدت للكمال الأنباري رسالة موجزة فيه وسمت بـ «لمع الأدلة»، أقول: لم يُشر الأستاذ الأفغاني إلى مبلغ أخذ السيوطي في «الاقتراح» من كتاب الأنباري، إلا أن إشارة صاحب الاقتراح دفعته إلى أن يبحث عن أصول كتاب الأنباري فينشره كما بينا.

ثم جاء بأخرة أحد الباحثين المجتهدين، من طلاب الأستاذ الأفغاني وهو الدكتور محمد خير الحلوائي، فوضع كتاباً في «أصول النحو العربي»[٤٨]، يتصل في خدمة طلاب الدرس في الجامعات عرض في مقدمته للجهود التي بذلت في هذا الباب فذكر كتاب الأفغاني وكتاباً آخر لحنا ترزي وهو «أصول اللغة والنحو» ووصفه بأنه مواد خصت للطلاب.

غير أنه أطال الكلام على كتاب «أصول النحو العربي» للدكتور محمد عيد وردَّ عليه ما كان من حماسته في الاحتفال بنظريات علم اللغة الحديث، وما كان من هجومه على منهج

النحاة العرب وما كان من تأثرهم بـ «المنطق» الذي أفسد عليهم الفهم الصحيح للمشكلة اللغوية.

أقول: ونستطيع أن نجمل أصول النحو في بابين كبيرين هما: السماع والقياس.

ونبدأ بـ «السماع»، ولابد أن نعرف ما أريد به لدي النحاة الأقدمين.

أقول: هو المسموع الكثير مما قيل من العربية، ويخص بهذا المقول ما قاله الفصحاء من أهل العربية من الأعراب وغيرهم، ومما دوّنه أهل العلم من النصوص الفصيحة شعراً ونثراً.

على أن لغة القرآن هي في المقدمة التي وقف عندها أهل السماع وأفادوا منها. ومن هنا كان على هؤلاء أن يستقروا الكلام الفصيح استقراءً وافياً مع نظر ثاقب وفكر متأمل ليصلوا من ذلك إلي القواعد العامة.

ولم يصلوا إلي هذه القواعد العامة أو ما يقرب منها إلا بعد نظر ومراجعة. وكان أحدهم لا يفتأ مستشيراً صاحبه ممن درج في هذا المسعي العلمي، وكان من هذا الاتصال أن اطمأنوا إلى قدر متفق عليه من القواعد، وربما استغرق هذا حقبة طويلة، فأنت تستطيع أن تدرك مدى ما استغرقه هذا المسعى إذا عرفت طول الحقبة بين وفاة أبي الأسود الدؤلي (سنة ٦٩هـ) وبين وفاة سيبويه التي كانت بعد سنة (١٨٠هـ).

لقد شغل النحاة الأوائل بهذا السماع الذي كان ضرباً من الاستقراء المضني، ولكنهم على شقائهم بهذا التتبع لم يكونوا علي هدي واضح كما سنري.

لقد عرفنا من أخبار عيسى بن عمر (المتوفي سنة ١٤٩هـ) أنه جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وقال: «ما شيء بلغني أنك تجيزه؟» فقال له أبو عمرو: «وما ذاك؟» قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك»، فأجابه أبو عمرو: «ذهب بك يا أبا عمر، نمتَ وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع»[٤٩].

أقول: وهذا يشير إلى أن استقراءهم للنصوص يختلف بينهم، فمنهم من ذهب فيها فاستوفي ما أمكنه، فعرف الأقوال واختلاف القبائل فيها، ومنهم من لم يدرك هذا الحد، وكان بسبب هذا أن تفرد بعضهم برواية خاصة استفيد منها بعض ما يتصل بقواعد العربية.

وكان عيسى بن عمر قد صنف كتابين في النحو أحدهما «الجامع» والآخر «الإكمال»، وقد اطراهما الخليل بن أحمد[٥٠]، ولم يصل إلينا شيء عنهما.

قال الأنباري: وهذان الكتابان لم نرهما ولم نر أحداً رآهما[٥١].

أقول: وهذا يعني أن قد تهيأ لعيسي بن عمر في النصف الأول من القرن الثاني الهجري أن يصنف كتابين، وذلك يفيد أن ما كان له من مواد نحوية كافية قد استحقت التصنيف.

فإذا تجاوزنا هذه الحقبة ووصلنا إلى عصر الخليل وسيبويه وجدنا العلامة البارزة في تاريخ النحو وهي ظهور «الكتاب» أي كتاب سيبويه[٥٢].

وقد وقفنا في هذا «الكتاب» على خمس وتسعين وثلاث مئة آية من أي القرآن، كما وقفنا على تسع وأربعين وألف من شواهد الشعر، وفيه غير هذا من كلام العرب، وهو قدر عظيم.

أقول: ولابد لي من وقفة قصيرة هنا أعرض فيها أن الاستشهاد بلغة التنزيل لم يكن بالقدر الذي حفلت به شواهد النثر من كلام العرب، وكما ينبغي أن يكون الأمر على عكس ذلك، إذا سلّمنا بما قيل من أن السعي إلي وضع النحو كان بسبب ما عرض من لحن في لغة التنزيل، ثم إن لغة التنزيل بإقرار اللغويين والنحاة الـمثل العالي للعربية، ومن هنا كان لابد أن يكون لهذه اللغة أساس في وضع هذا النحو.

إن قلة استشهاد النحويين بلغة التنزيل بالقياس إلى استشهادهم بالشعر وكلام العرب يجعلني ألا أتقبل أن يكون النحو قد صير إليه ليكون علاجاً لدفع غائلة اللحن كما قالوا، بل إنه علم فطن إليه العرب كما فطنوا إلى سائر علوم العربية في تطورهم وتقدم الزمن بهم، واطلاعهم على ما عند الأمم الأخري من أهل البلاد التي فتحها الـمسلمون.

ثم إن استشهاد النحاة بلغة الحديث الشريف يكاد يكون مما لا نحس معه شيئاً من اهتمام به، فهو شيء قليل، ولم يستطع الباحثون في هذا السبيل أن يحملوا الدارسين على أن النحاة قد عنوا بهذه اللغة الشريفة.

وأنت تشعر من قراءة في «كتاب» سيبويه أن «السماع» لم يكن استقراءً وافياً، بل إنه ضرب من اختيار يرمي إلى أحد مما وسم بالفصاحة في حدود معينة تتصل بأهل العربية والبيئة.

لقد قصر اللغويون الأخذ من البداة الفصحاء وكان لبادية نجد اختصاص هؤلاء اللغويين الذي قصدوها، وكأن النحاة الذين لم يكن لهم ما كان للغويين من سعي ورحلات قد اعتمدوا علي ما وصل إليهم من هذه الرواية، وما كانوا يلقونه في حاضرتهم البصرة التي لم ينفصل أهلها عن أهل هذه البوادي، بل كان أهل البادية يأتون إليها من أجل حاجاتهم للاختيار وغيره.

ومن أجل ذلك ردّد سيبويه في «الكتاب» عبارة «أنه سمع ممن يوثق بعربيته»، ومن هذا كلام سيبويه على نصب المصدر المفيد للدعاء نحو: سقياً لك فأشار إلى أنه قد يرد مرفوعاً في الشعر، قال: «وهذا شبيه رفعه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه، قال:

عذ يرُكَ من مولى إذا نمتَ لم يَنَمْ يقول الخنا أو تعتريك زَنابرُه[1]

وقال في موضع آخر: «ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: «خلق الله الزرافة يدَيها أطولَ من رجلَيها»[54].

كما أشار إلى نصب المصدر الذي لا يفيد الدعاء نحو: حمداً وشكراً، فقد أجاز الرفع اعتماداً على ما سمعه عن شيخه يونس بن حبيب، فقال: «وزعم يونس أن رؤية بن العجّاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج:

عَجَبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم علي تلك القضية أعجب[55]

أقول: هذا شيء من «سماع» النحاة الذي كان جلّه على ما كان من جمع اللغويين الذين قصدوا مواطن الأعراب.

لقد جمع هؤلاء اللغة من كلام العرب أحاديثهم وأمثالهم وأشعارهم، وكان اهتمامهم بالشعر وسيلة لمعرفة اللغة وتدوينها بعد ذلك، ثم إنه كان مادة لفهم ما استغلق على المسلمين الأوائل من لغة التنزيل. لقد قيل أن عمر بن الخطاب قال: «عليكم بديوانكم لا تضلّوا، فقال: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم»[56]، وقد كان عمر ـ رضي الله عنه ـ أروي الناس للشعر[57].

وقد استفاض الخبر في اهتمام ابن عباس بالشعر يرويه فقد ذكر الزمخشري في «الفائق»: أن طلحة بن عبد الله الصحابي سمع قصيدة راقته فما زال شانقاً ناقته حتى كتبت له[59].

وجزء في ذكره ابن سلام من أن قصيدة أبي طالب التي قال فيها:

وأبيض يستسقي الغمـامُ بمثلـه ثِمـالُ اليتامـى عصمة للأرامـل

كانت مدونة في كتاب كتبه يوسف بن سعد منذ أكثر من مئة سنة لزمنه[٦٠].

لقد كان اللغويون الأوائل أهل جد واجتهاد فقد قيل عن أبي عمرو بن العلاء أنه جمع من أخبار العرب ما يملأ بيتاً إلي السقف[٦١].

أقول: إن هذا كله ومثله أكثر مما أتيت به كان ما جمعه اللغويون من اللغة في كلام العرب وأمثالهم، وما كان أفاده في فهم لغة التنزيل ولغة الأثر الشريف، وقد أفاد النحاة من هذا كله كما أنهم شافهوا الأعراب الذين كانوا يفدون إليهم في البصرة لحاجتهم الخاصة.

على أننا لا ننسي أن نشير إلى أن الخليل بن أحمد قد جمع بين اللغة والنحو وأنه أفاد ما برّز فيه من رحلته في بوادي نجد وتهامة والحجاز، ولعل من هذا ما كان مما أبدعه في «كتاب العين»، وفيما كان له من إدراك في فهم النحو القديم، أن «كتاب سيبويه» برهان هذه المعرفة الواسعة لأسرار النحو وفنون العربية[٦٢].

وقد كان علم الخليل وسعيه في تحصيله حافزاً للكسائي الذي اشتهر برئاسة النحو الكوفي، في تحصيله وسلوكه مسلك شيخه الخليل فخرج إلى البوادي، وأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوي ما حفظه، ولم يكن له هم غير البصرة والخليل بن أحمد[٦٣].

وأنت تجد صدي الأعراب في كلام النحويين الأوائل، جاء في «كتاب سيبويه»: «وزعم عيسي بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعَلُ ذاك، في الجواب، فأخبره يونس، فقال: لا تبعدنّ ذا، ولم يكن يروي إلا ما سمعَ»[٦٤].

أقول: وقد أقيم الكثير من نحو العربية على ما سمع من بعض الشعر، وقد كان النحوي القديم يقرر القاعدة النحوية لأنها وردت في بيت. وليس هذا مصدر قوة للقاعدة التي وصل إليها، فأين لغة التنزيل والحديث الشريف وكلام العرب وأمثالهم؟

ومن هذا أن سيبويه أجاز أن تقع «هل» بعد «أم» لأن يونس سمع رؤبة بن الحجاج ينشد قول زفر بن الحارث:

أبـا مالك هل لـمتَني مـذْ حضَضْتَني علي القتل، أم هل لامني لكَ لائم[٦٥]

أقول: وليس الشعر شاهداً قويا وإن كان الشاعر جاهلياً، ذلك أن ما يقال منه قد يختلف عن القول المرسل، وللشعر قيدان الوزن والقافية.

قال ابن سلام: «وفي الشعر المسموع مفتَعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته... وقد تداوله قوم من كتاب إلي كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه علي العلماء»[٦٦].

على أن النحاة قد رمّوا بناءهم بما أقاموه من اعتمادهم في طائفة من الـمسائل على لغة التنزيل ولاسيما ما كان من ذلك في القراءات، معتمدين على ما أخذوه من شيوخهم. جاء في «كتاب سيبويه» : «وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القائل كذا وكذا أنت، وإن شئت لم تقدّم «ها» في هذا الباب، قال تعالى: ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم»[٦٧].

ومن هذا الباب ما جاء في كلامه على ضمير الفصل وأنه عند كثير من العرب مبتدأ، ويرفعون ما بعده، على الخبر، ثم قال: «وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها» وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالـمون»[٦٨]، وهذه لدي المتأخرين قراءة شاذة.

وكان الأخفش من النحاة الذين انصرفوا إلى القرآن، وكان له فيه كتاب «معاني القرآن»[٧٠]، وقد أتي فيه على كثير من مسائل النحو، وقد اختص في شيء منها بنظر خاص خالف فيها أصحابه، وقد جاء الكوفيون فوافقوا في شيء من ذلك الأخفش.

ومن هذا قوله بجواز أن تزاد «من» في الإيجاب محتجاً بقوله تعالى: ﴿ونُكفّر عنكم من سيِّئاتكم﴾ وآيات أخرى مثلها[٧١].

وأجاز أن تقع الواو زائدة محتجاً بقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتّحت أبوابها وقال لهم خزَنتها﴾[٧٢].

وقد وقف آخرون من النحاة موقفاً غير عادي هذا من القراءات ولاسيما الشاذ منها وذلك

لعلمهم بالقراءات وانصرافهم إليها، فأبو عمرو بن العلاء رفض الأخذ بقراءة محمد بن مروان المدني في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتيتهن أطهر لكم﴾[٧٣]، بنصب «أطهر» وجعل «هنّ» ضمير فصل لا إعراب له، فقال: «أحتي ابن مروان في هذا اللحن؟»[٧٤].

لقد كان أبو عمرو من أصحاب القراءات، وهو إلى جانب هذا لغوي نحوي عارف بالأخبار وبالشعر وما يتصل من قريب أو بعيد بعلوم العربية، وهو من هنا يتشدد في القراءات فلا يقبل منها إلا ما وافق العربية، في حين لم يكن جمهرة القرّاء علي هذا النحو من علوم العربية، وعلى هذا ليس عجيباً أن يرفض أبو عمرو قراءة أبي جعفر وشيبة، ويعد ذلك لحناً ظاهراً وهو في قوله تعالى ﴿ليُجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾، فقد نصبا «قوماً» وهو نائب الفاعل[٧٥]، وكان يتحري الفصاحة في الكلمة، وهو لذلك رفض قراءة من قرأ «الشَجرة» بكسر الشين، فقال: «يقرأ بها برابرة مكة وسودانُها»[٧٦].

كان هذا سعي أبي عمرو ومنهجه في القراءات في حين تساهل المتأخرون فيها وقبلوها ووصل الأمر بهم كابن مالك صاحب الألفية، وأبي حيان في «البحر المحيط» و «شرح التسهيل» وابن هشام صاحب «مغني اللبيب» وابن عقيل والسيوطي إلى قبول القراءات الشواذ. لقد قبل أبو حيان من قرأ «معائش» بالهمز وهي قراءة نافع، ونافع المدني حجة لدي أهل القراءات، وقد نسب المازني وغيره قراءة نافع هذه إلى الخطأ[٧٧].

وقد رد الفراء والمبرد والزجاج قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذين تَساءلون به والأرحام﴾ وفي الآية أجاز أبو حيان العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار محتجاً بقراءة حمزة هذه[٧٨].

إلى هنا انتهينا من بسط مسألة «السماع» الذي يعد من الأسس المهمة في الدرس اللغوي النحوي[٧٩].

ونتحول إلى مسألة أخرى لجأوا إليها حين أرادوا أن ينتقلوا بهذا الدرس الذي استفيد مما سمع من كلام العرب ومما ورد في لغة التنزيل وغير ذلك[٨٠]، وهذه المسألة الأخرى تتصل بضرب من الاستدلال العقلي الذي سنري فيه الكثير مما افترض وحسب أساساً آخر من «أصول النحو» وهو «القياس النحوي».

قلت: إن «السماع» استقراء لغوي وإن خلا مما ندعوه «الاستيفاء»، وهو واقعي منسوب

إلى أهله أي القائلين الذين سمع عنهم. غير أن «القياس النحوي» شيء آخر، وهو جهد النحوي القديم في استدلاله العقلي الذي هو في حقيقة الأمر افتراض زعم أنه «قياس».

لقد جعلوا في هذا القياس «أصلاً مقيساً عليه»، فقاسوا على هذا «الأصل» شيئاً آخر هو «الفرع المقيس».

ومن هذا قاس النحاة قول العرب: «لا رجلَ» علي «خمسةَ عَشرَة»، وأعطوا القول الأول حكمه في البناء على الفتح لأن الأصل الذي قاسوا عليه وهو «خمسة عَشَرَ» مبني على الفتح، فالبناء على الفتح «حكم» و «العلة» الجامعة بين الفرع والأصل، فهي على النحو الآتي:

قالوا: أصل «خمسة عشر» العددان «خمسة وعشرة» وقد جمعا، وحذفت واو العطف وبقي معناها، وركب الجزءان تركيباً مزجياً، وكان من ذلك حذف تاء التأنيث من الجزء الثاني اكتفاءً بها في الجزء الأول.

لقد قاسوا على «خمسة عشر» قولهم: «لا رجل، وأصل هذا «لا من رجل»، و «من» هذه زائدة لاستغراق النفي، ولكنها حذفت لفظاً كما حذفت «الواو» في «الأصل» وبقي معناها، وركّبت «لا» مع «رجل» تركيب «خمسة» مع «عشر».

ومن هنا وصلوا إلى أن «لا رجلَ» الفرع قد رُكبَ فاستحق البناء على الفتح كما هي الحال في الأصل «خمسةَ عَشَرَ»، وكأنهم وصلوا إلى القاعدة النحوية بهذا «القياس» وهي بناء اسم لا على الفتح.

وقد فطن أذكياء النحاة إلى عمل أصحابهم هذا فترددوا فيه بل رفضوه، فقد رفض أبو العباس محمد بن يزيد المبرد أن يقيس في مناظرة «ثعلب»: «براء» جمع بريء على قول الأعرابية: «أفي السوءِ أنتنّه» وقال لثعلب: «لايترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعْناء»[٨١].

على أنهم قبلوا من القياس ما وجدوا له طريقاً في كلام العرب، ومن هذا على سبيل المثال قول العرب: «لا أبا لك»، فقد أشكل عليهم مجيء «أبا» بالألف وهي غير مضافة، ولِمَ لم تأت على ما عرفت من الاستعمال: «لا أبَ لك»؟ فقال الخليل بن أحمد هي نظير قول العرب: يا تيمَ تيمَ عديٍّ»، ووجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه أن التنوين حُذف من «أبا»

لأن اللام في «لك» بحكم المذحوفة، وكأنهم قالوا: لا أباك، فصارت اللام بمنزلة الاسم الذي يُثنّى في النداء»[٨٢].

قلت: إن بعض ما ذهبوا إليه في «زقيستهم» يوافق وجهاً في العربية، ومن هذا ما كان من تعليل ظاهرة ما نجده من قياس الكسائي الفعل «رضي» على «سَخِط»، وتفصيل ذلك أنه نُقل بيت من الشعر هو:

إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعجبني رضاها[١]

وقد عُدّي الفعل «رَضي» بالحرف «على» وإنما يُعدّى هذا الفعل بالحرف «عن» يقال: «رضي عنه»، وفي الدعاء: «رضي الله عنه».

أقول: وجد الكسائي وجهاً فقاس «رَضي» علي «سَخِط» فأخذ حكمه في اقتضاء الحرف. وهذا ما أردجه اللغويون النحاة في باب «التضمين».

قلت إن النحويين ليسوا سواء في هذا القياس فقد رفض نفر منهم القياس في بعض المسائل، ثم إن البصريين قد رفضوا كثيراً من أقوال الكوفيين كما سنري.

لقد عرفنا أن سيبويه مثلاً أنكر تسكين نون التوكيد مع المثني والفعل المسند إلى نون الإناث، وقال: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: آضربانْ زيداً، واضربنان زيداً، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يُدغم»[٨٤].

أقول: وسيبويه من حذّاق النحويين قد رفض قول يونس الذي اجتهد فيه، وهو ليس من كلام العرب بحسب سماع سيبويه، وفي هذا دليل على قوة السماع لديه فهو يرفض ما خالف هذا.

ومن هذا رفض البصريين لكثير من أقوال الكوفيين، وأنت تجد تفصيل هذا في «كتاب الإنصاف»[٨٥]، وقد تجد من هذا ما يدعو إلى العجب، فقد عاب ابن ولاد[٨٦] أبا العباس المبرّد، لأنه أنكر على سيبويه منعه أن يقال برّار، لصاحب البُر، وفكّاه، لصاحب الفاكهة، لأن الذين سمعهم من فصحاء القرن الثالث يقولون ذلك، فقال ابن ولاّد: «ادّعي ذلك في زمن لا تُرتضي لغته، ولا يُحتج بقوله، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته، ويرجع إلي قوله، ويُستشهد بلفظه»[٨٧].

أقول: إن ابن ولاّد التزم بقول أهل اللغة في عصر زمن الفصاحة بنهاية القرن الثاني الهجري، وكأن المبرّد لم يرَ هذا، فقبل قول الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم في القرن الثالث.

وقد أدرك الخليل أن النحوي يلجأ إلى التعليل بما بلغ به ذهنه وحذقه، والعرب لا يعرفون هذا، قال: «إن العَرَب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علل، وإن لم يُنقل ذلك عنها، وعلّلت أنا بما عندي أنه علّة لما علّلته منه»[٨٨١].

ومثل هذا قول سيبويه في قول العرب: «مررتُ بماء قعدة رجل» فقال: «والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قِبَل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالاً، كرهوا أن يجعلوا «الطويل» و«الأَخ» حين قالوا: هذا زيدٌ الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها.

إن قول سيبويه هنا «كرهوا، وألزموا، وجعلوا» يريد العرب في ذهابهم إلي الوجه الذي عبّروا به، وكأن الذي ذهب اليه النحاة في تأويلهم وتعليلهم مستقر في نفوس المعربين وإن لم يفطنوا له أو يتصدوا إليه.

أقول: هذا مجمل ما أردت بسطه في هذا الموجز عن «أصول النحو» أخلص منه إلى شيء يتصل بـ «العلة النحوية» فأقول: إن العلة النحوية في مفهوم النحاة القدامي ضرب من تفسير الظواهر اللغوية، وهذا التفسير استدلال ذهني وصلوا إليه وأغرقوا في فهمه وادّعوا أن المعربين قد استقر في نفوسهم شيء منه دون قصد منهم.

وقد افترضوا أو تخيلوا شيئاً زعموا أنه موجود في أصل اللغة، ومن هذا ما تخيلوا أن الفعل ثقيل، وأن الاسم خفيف، وأن الفعل فرع حادث، والاسم على عكسه أصل قديم، فاحتمل الاسم التنوين، وهو زيادة في أحرف الكلمة ليكون معادلاً للفعل الثقيل، وهذا الفعل لثقله لم يقبل التنوين بعكس الاسم الذي قبل التنوين مع كونه زيادة لخفته.

أقول: إن هذا المسعى للنحاة لم يكن للمعربين شيء منه، فأين مفهوم الثقل والخفة لديهم، وأين مفهوم الأصل والفرع؟

ومضوا في غيهم فزعموا أن رفع الفاعل ونصب الـمفعول «العلة الأولى»، وسألوا أنفسهم:

لِمَ رفع الفاعل ونصب الـمفعول فزعموا أن ذلك لـ «علة ثانية» وزادوا في السؤال وقالوا: هلا كان العكس أي نصب الفاعل ورفع المفعول؟ وزعموا أن هذا «علة ثالثة».

واختلفوا في تقسيم هذه «العلة، فهي لدي الزجاجي، تعليمية وقياسية وجدلية»[٩٠]، ويذهب الرماني إلي أبعد من هذا فيجعلها: قياسية وحكمية وضرورية وصحيحة وفاسدة[٩١]، اختصرها السيوطي إلى بسيطة ومركبة[٩٢].

أقول: وليس الخوض في هذا الا ضرب من العبث أغرق فيه النحاة فأفسدوا سعيتهم، وذلك لأن «النحو» علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها، فليس من داع لهذا التكلف والتمحل، وذلك كله بعيدعن طبيعة ما ينطلق به الـمعربون على سجاياهم.

هذه خلاصة لـمسيرة النحاة في سعيهم انتهي منها إلى شيء من «مذاهبهم» التى جعلها الـمعاصرون «مدارس».

«إني أرفض هذا الـمصطلح الجديد وهو «مدرسة» وذلك لأن الاختلاف بين النحاة بصريين وكوفيين ليس من شأنه وطبيعته ومواده أن يؤلف «مدرسة».

وإني لأقصر الخلاف علي البصريين والكوفيين فلا أتسع فيه فأدرج مذهب ما زعم أنه مذهب بغدادي، وقد احتفل آخرون من الـمعاصرين فتوسعوا في التصنيف وجعلوا للمصريين مذهباً، ولأهل افريقية وثم الأندلسيين مذهباً، وعدّوا جملة ذلك «مدارس نحوية».

إن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين يتصل بمسائل هي فروع لا أصول، والتعسف أن يجعل ذلك «مدارس» وأن نتوسع في رقعته فيشمل دنيا العرب القديمة.

ولي قبل أن أعرض لما يتصل بالنحو لدي البصريين والكوفيين أن أورد أبيات عمار الكلبي الذي شكا فيها من غرور النحاة وجرأتهم، وهذه شكوي الكثيرين من أهل العلم ومنهم الجاحظ الذي أشار إلى أن القليل من النحو كاف، وأن التعمق فيه إضاعة للوقت، قال عمار:

ماذا لقينا من الـمستعمرين ومن ... قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلتُ قافية بكراً يكون بها ... بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا: لَحنْتَ وهذا ليس منتصبا ... وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
وحرّضوا بين عبد الله من حُمُقٍ ... وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قومٍ على إعرابهم طبعوا

ما كان قولي مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفوا وما لم تعرفوا فدَعُوا
لأن أرضي أرض لا تُشبُّ بها نارُ المجوس ولا تُبنَى بها البِيَعُ[٩٣]

البصريون والكوفيون

عرفت البصرة بداية النحو فكان البصريون من النحاة الأوائل هم الذين اكتملت لديهم هذه المعرفة اللغوية في نشأتها وأصولها وموادها، ثم تبعهم الكوفيون فاستأنفوا المسيرة.

لقد ذهب الدارسون في عصرنا إلي أن البصريين أخذوا بالقياس، كما أخذوا بالسماع. وإننا نلمح هذا في نقضهم لمسائل الكوفيين، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله، وحملوا كثيراً من الشواهد التي خرجت على المسموع الشائع، وعلي أنها شاذة أو أنها ضرورة، وعلي ذلك لايمكن أن تكون أساساً في حكم.

وقد ذهبوا في ذلك إلي أن الكوفيين قد أخذوا كل ما سمعوا عن العرب فجعلوه أصلاً قاسوا عليه، وكأنهم أرادوا أن يقولوا: إن الكوفيين لم يتوثقوا مما اعتمدوه أصلاً، فقد قاسوا على النادر والشاذ، ولم يتحروا دقة ما وصل اليهم من مواد، وسنري مبلغ هذا الذي ذهبوا اليه في هذه المادة النحوية القديمة التي وصلت الينا عن البصريين والكوفيين.

لقد كان عبد الله بن أبي اسحاق شديد التجريد في القياس[٩٤]، سريعاً إلى تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب، فقد أخذ على الفرزدق خروجه علي العربية، والخبر المتداول متعالَم[٩٥]. ومثل عبد الله هذا عيسي بن عمر الذي تجاوز هذا الحدث فراح يتعقب الجاهلين، فقد أخذ على النابغة ما يمكن أن يندرج في باب اللحن[٩٦].

وقد عُرف من تشدد البصريين ما جاء في ترجمة أبي عمرو بن العلاء، فقد روي أنه سأل أبا خيرة، وهؤلاء الأعراب من فحول العرب: «استأصل الله عرقاتهنّ» فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهن»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جلدك[٩٧]، وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك قد سري إلى الأعراب، لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسر، فلم يتردّد في مؤاخذة أبي خيرة، وهو أحد الأعراب الذين سمع عنهم باللحن وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر.

وقد كانوا لا يطمئنون إلى لغة الحواضر، فقد جاء في «الكتاب»: أن سيبويه روى عن

يونس أنه كان يخطئ أهل المدينة في جعلهم «هُنّ» فصلاً وينصبون «أطهرَ» في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾، قال:وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: أحتىّ ابن مروان في هذه باللحن[٩٨]، وكان الخليل يقول: والله انه لعظيم جعلهم «هُنّ» فصلاًوتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت لغواً[٩٩].

وكان سيبويه قد ذهب إلى تحقيق الحجازيين لهمزة «نبيء» رديء، فقد قال: وقالوا: «نبيٌ وبَرِيّة» فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كل شيء نحوهما يفعل به هذا، وإنما يؤخذ بالسمع، وقدبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون «نبيء» و «بريئة» وذلك قليل رديء[١٠٠].

إن اهتمام سيبويه بالسماع «عمّن يوثق بعربيتهم» كثير، نجده واضحاً في الكتاب في مواضع كثيرة[١٠١]، وهذا يعني أن سيبويه ومثله سائر البصريين كانوا يتشددون في السماع تشدّدهم في القياس،فهم لا يأخذون إلا «عمّن يوثق بعربيته» فصاحة وأصالة مبتعدين عمّن لا يُطمأن اليهم بسبب مخالطتهم لغير العرب من الذين جاوروهم أو كانوا على مقربة منهم.

وكأن السيوطي قد لخّص الأمر فقال: اتفقوا على أن البصريين أصحّ قياساً لأنهم لا يتلفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون علي الشاذ، والكوفيين أوسع رواية[١٠٢].

وقال أيضاً: وينقل عن الأندلسي في «شرح المفصل» قوله: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف الأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين[١٠٣].

وقال أيضاً: ومما افتخر به البصريون علي الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حَرَشة الضباب وأكَلَة اليرابيع، وأنتم تأخذونهاعن أكَلةالشواريز وباعة الكواميخ.

أقول: وكأن البصريين قد نبزوا نظراءهم الكوفيين بأنهم أهل حواضر يأخذون من أهلها اللغة، في حين أنهم قصدوا الأعراب في بوادي نجد والحجاز وتهامة كما ذكر الخليل وقد أشرنا إلى ذلك.

وقال أبو البركات الأنباري: لا يُعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فإنه روي عن الـمفضل الضبي.

أقول: ورواية أبي زيد عن الـمفضّل في أول كتاب «النوادر» تتصل بمقطوعة لضمرة بن

ضمرة النهشليّ وليس له رواية عن الـمفضل تتصل بالنحو ولا بما يقرب من ذلك من مسائل اللغة.

وجاء في «الـمزهر» للسيوطي: قال أبو حاتم: إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها وحكيت عن العرب شيئاً فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل: أبي زيد والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب وحَمَلة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي، والأحمر، والأموي، والفرّاء وغيرهم(١٠٤).

ويأخذ البصريون علي الكوفيين شيوع الدخيل في عربيتهم، فقد جاء في «البيان والتبيين»: وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها «مربّعة» ويسميّها أهل الكوفة «الجهارسو» و«جهارسو» بالفارسية ويسمون السوق أو السويقة «وازار»، والوازار بالفارسية، ويسمون القثة «خِياراً»، و«الخِيار» بالفارسية، ويسمون الـمجذوم «ويذي» بالفارسية(١٠٥).

ولنأت إلى «مصادر الدراسة» لدى البصريين فنقول:

لقد دلّ الاستقراء على أن البصريين قد اعتمدوا في درسهم على:

١- القرآن

لقدكانت لغة التنزيل لدى البصريين أصلاً أقاموا عليه نحوهم، وهو أحد الـمصادر التي توثقوا منها في هذا الدرس،ولا يعني هذا أن الكوفيين لم يحلفوا بالقرآن، وسنبسط القول في هذا الأمر عند الكلام على البصريين.

غير أننا حين نطلع على عامة الـمصنفات النحوية لدى الطرفين نخلص إلي أنهم جميعاً قد وقفوا على الشعر القديم وكلام العرب وقفات أطول من وقوفهم على لغة القرآن.

٢- الشعر الجاهلى والإسلامى

لقد اعتمد البصريون الأوائل في هذا الدرس علي الشعر الجاهلي فجعلوه أصلا من أصولهم، وقد تجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم من شعر الفرزدق وجرير في العصر الأموي شواهد كانت من جملة ما أقاموا عليها قواعدهم. وكان لهم من أراجيز رؤبة والعجاج وغيرهما شواهد أفادوا منها في درسهم. وربما تجاوزوا هذا الحقبة في استشهادهم، فقد جاء في «الاقتراح» للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي: أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج

به، وابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة، وعُمّر طويلاً حتى تجاوز منتصف القرن الثاني[١٠٦].

ولابد أن ندخل في هذا المصدر ما رووه، عن الأعراب جاهلين وغيرهم ممن انقطعوا إلى البداوة من قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيء، ولم يأخذوا عن أولئك الذين كانوا في أطراف بلاد العرب الذين ربما تأثروا بلغات من جاوروهم من الأمم.

على أن البصريين الأوائل قد اطمأنوا إلى سلامة لغة العلماء ممن ينتمون الي أصول غير عربية، فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قد قال في الحسن البصري: «ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له: فأيهما أفصح، قال: الحسن»[١٠٧].

وقد أشار الجاحظ إلى هذا وذهب إلى أن من هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربي أبو على الأسواري، وهو عمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة، وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به[١٠٨].

ويمكننا أن نقول: إن لغة التنزيل والشعر القديم جاهلية وإسلامية، وما أثر من الأمثال الجاهلية، كل أولئك كان المادة التي احتج بها البصريون فيوضع أصول العربية، ولم يكن الكوفيون بعيدين عن هذا النهج في نحوهم ولغتهم، علي أن عامة النحويين الأوائل من كلا المِصريين قد استبعدوا الحديث في احتجاجهم.

وقد يكون لنا أن نقف وقفة خاصة على الأصول التي اعتمدها البصريون التي لم ينظروا اليها علي نحو ما كان لهم من ذلك. لقد اعتمدوا لغة التنزيل، ولكنهم ضيّقوا في ذلك أشدّ الضيق، فلم يأخذوا بقراءات عدة وهي شيء من العربية، ولها أساس في لغات العرب، فقد حملوا على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر مقريء أهل الشام في قوله تعالى: ﴿وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم﴾[١٠٩]، بنصب «أولادهم» وجر «شركائهم».

والخطأ المزعوم في هذا أنهم يمنعون الفصل بين المتضايفيْن (المضاف والمضاف إليه) في غير الظرف والجار والمجرور وأنهم خطّأوا ابن عامرَ مع علمهم أن للقراءة سنداً متصلاً، وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ بها، وكلها حجة.

ومثل هذا ذهابهم إلي تخطئة «معائش» بالهمزة وهي قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معائش﴾[١١٠]، وحجتهم في التخطئة أن الياء في «معايش» أصلية، وهي من «العيش» وما كان أصلاً من أصوات المدّ لا يبدل همزة.

أقول: ولم يكترثوا بهذه القراءة الغالبة، وكأن صاحبها قد ابتدعها من نفسه، وليس في الأمر سند بوصلها إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولو أنهم توسعوا في استقراء العربية لوقفوا على شيء من هذا يكون به لهم أن يقبلوا «معائش» ومن هذا مجيء «مصائب» والقياس علي الكثير أن تكون «مصاوب».

ومن الشواهد الـمعروفة في تخطئتهم للقراءة ما كان منهم في قراءة حمزة مقريء أهل الكوفة، وقراءته من القراءات المشهورة، في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تَساءلون به والأرحام﴾[١١١]، بجرّ «الأرحام» ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير الـمجرور إلا بإعادة الجارّ ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة، وقد قرأ ابن عباس والحسن البصري بهذه القراءة وهي متصلة السند.

ومن المفيد أن ننظر فيما جاء في «مقدمة» كتاب «الـمحتسب» التي قال فيها مصنف الكتاب ابن جني في الكلام على ضروب القراءات: «.... وضرباً تعدّي ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القرّاء السبعة المقدّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قُرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته.. وترسو به قَدَم إعرابه، ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه.

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم... ولكن غَرَضنا منه أن نري وجه قوة ما يُسمي الآن شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدان....»[١١٢].

وإذا كان النحاة البصريون قد ذهبوا إلى تخطئة قراءات مشهورة تحرياً منهم للوصول إلى الصحيح المشهور، فإنهم من غير شك لا يأخذون بالشواذ منها علي اتصال سندها وجريها على العربية، وإذا كان هذا موقفهم من القراءات، فليس عجيباً أن يكون لهم موقف مماثل من لغات القبائل البعيدة عن مواطن البداوة كما أسلفنا «ومن ذلك أنهم لم يأخذوا بلغات القبائل التي كانت مواطنها في أطراف بلاد العرب كاليمن والعراق والشام ومصر، وما تاخم بحر العرب من الجهات. وقد أشار الفارابي في كتاب «الألفاظ والحروف» فيما نقله السيوطي إلى هذا الباب[١١٣].

وقد أسلفنا إلي أن النحاة قد استبعدوا الحديث الشريف في استشهادهم بحجة أن الحديث قد اشتمل على قدر كبير قد روي بالـمعنى، وأن طائفة من الـمحدثين لم يكونوا عرباً، ولم يتهيأ لهم قدر من الفصاحة.

ولا أدري كيف أغمض هؤلاء النحويون عما قيل في غير واحد من أهل العلم من رجال الحديث، ومنهم الشعبي المحدّث الذي قال فيه ابن عياش الكوفي لمناظره في حضرة أبي العباس: «أين أنتَ عمّن لم تر عينك مثله في زمانه، من أصحاب النبي، ولا أحفظ لما سمع، ولا أفقه في الدين، ولا أصدق في الحديث، ولا أعرف بمغازي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأيام العرب، وحدود الإسلام والفرائض، والغريب، والشعر، ولا أوصف لكل أمر من عامر بن شراحيل الشعبي»[١١٤].

وقد عُرف بين رجال الحديث جماعة من أهل العلم ممن عُرفوا بتضلعهم من العربية، ومن هؤلاء حمّاد بن سلمة الذي قال فيه اليزيدي:

حكي السيرافي أن حمّاداً قال: «من لَحَن في حديثي فقد كذب عليّ»، وأشار السيرافي إلى قصته مع سيبويه، فقد ورد في أخبار سيبويه: أنه يستملي على حمّاد، فقال حماد يوماً: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء». قال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد: لحنتَ يا سيبويه، فقال سيبويه لا جَرَم لأطلبنّ علماً لا تُلَحِّنني فيه أبداً»[١١٥].

أقول: كان أهل الحديث من حملة العلم، وحسبك أن تعرف أن الخليل بن أحمد قد أخذ عن أيوب السختياني، وهو من المشاهير بين علماء الحديث. وكان الحسن البصري يقول فيه: «أيوب سيد شباب أهل البصرة»[١١٦].

على أن الـمتأخرين من النحويين قد استشهدوا بالحديث ومنهم ابن مالك وأبو حيان، وكأنهما اعتقدا أن الأوائل قد اشتطّوا وتجاوزوا.

الكوفيون والنحو الكوفي:

لقد عرفت الكوفة كما عرفت البصرة، فكلاهما مصران قد مصرّهما الـمسلمون، واشتهر كل منهما طوال التاريخ الإسلامي، وشغلتا مكاناً واضحاً في القرنين الثاني والثالث، وكان لكل منهما أثر في السياسة، فقد عرفت الكوفة «بعلوّيتها» كما عرفت البصرة

«بعثمانيتها». وكان أهل المصرين على اتصال فيما بينهم، وأنت لا تعدم أن تجد بصريين قد استوطنوا الكوفة لغرض ما، كما تجد كوفيين آخرين اتخذوا البصرة سكناً لهم.

وكانت الكوفة مركزاً من مراكز العلم كما كانت البصرة، ولسنا علي يقين تام في سبق البصريين وانصرافهم إلى العلم على الكوفيين إلا ما كان من ذلك في العلوم اللغوية، فقد عرف النحو في البصرة قبل الكوفة، وإذا قيل النحو، فلابد أن يكون مما اشتملت عليه علوم العربية عامة، ثم خلف بعدهم الكوفيون ليشاركوا في هذا المسعى، فكان منهم نحاة وعلماء لغة وأصحاب رواية في القراءة وسائر فنون العربية وما يتصل بها من أخبار وعلم بالأيام والوقائع. ولم يكن هذا كله مقصوراً على الكوفيين كما يتراءى لنفر من الدارسين في عصرنا، بل كان مثل هذا ما أخذ به البصريون أنفسهم علي قدر وافٍ من الحفاظ والتشدد.

وقد جعل المعنيون بتاريخ النحو القديم بداية النحو الكوفي موصولة بأبي جعفر الرؤاسي، وإلى مثل هذا ذهب المعاصرون، فقد قيل: إن لأبي جعفر الرؤاسي كتاباً في النحو قد اطلع عليه الخليل بن أحمد وانتفع به[١١٧]، وكأن هذا هو الذي جعل المعاصرين يذهبون إلى التنافس المزعوم بين الخليل والرؤاسي[١١٨].

على أن من العلم أن نقول: إن النحو الكوفي بدأ بظهور أبي جعفر، وقد تلمذ له الكسائي والفراء. وقد ذكر الأنباري (أبو البركات): أن له كتاب «الفيصل»، وكان ثعلب قد أشار إلى أنه أول كتاب في نحو الكوفيين، وكتاب «التصغير»، وكتاب «معاني القرآن»[١١٩]. وقد أشار ابن النديم إلى أن هذا «الكتاب» كان يروي إلى أيامه، وكتاب «الوقف والابتداء»[١٢٠].

وجاء في سيرة أبي جعفر هذا في جملة من المصادر أنه قال: «أرسل إليّ] الخليل بن أحمد يطلب كتابي، فبعثته إليه فقرأه ووضع كتابه»[١٢١].

أقول: وكأنه أراد «الفيصل»، على أننا لا نعرف شيئاً من مادة هذا الكتاب، ولم يصل إلينا شئ منه لنعرف أولية «النحو الكوفي».

على أن الدارس ليقف أمام الكسائي والفراء فيري فيها بداية المذهب الكوفي الذي بدأ يشيع وقد أخذ الكسائي عن معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد. وقد عكف على قراءة «كتاب سيبويه»، وقد قرأ على أبي الحسن

الأخفش الأوسط[١٢٢]، وكماكان البصريون شديدي العناية بـ «كتاب سيبويه» كان الكوفيون مثلهم في هذه العناية.

وقد وجد هؤلاء الكوفيون ضالتهم في «الكتاب» وليس الكسائي وحده كان معنياً بـ «الكتاب» فقد عرف أن الفراء من أئمة الكوفيين الأوائل أيضاً كان قائماً علي «الكتاب» حتى قيل: إن شيئاً من كراريس «الكتاب» وجد تحت وسادته التي كان يجلس عليها[١٢٣].

أقول: ولابد أن نجمل القول في «نحو الكوفيين» فنقول إنه مبسوط في كتب الكوفيين ومنها: «كتاب «معاني القرآن» للفراء، و «مجالس ثعلب».

على أن في كتب المتأخرين كـ «شرح الكافية» للرضي شيئاً من إضافات الكسائي[١٢٤]، غير أن «كتب الخلاف» تشير إلي أن ما جاء به الكوفيون لا يتجاوز «الفروع»، وهذا يعني أن البصريين والكوفيين قد اتفقوا في «الأصول» من المسائل.

ولابد لي أن أخلص إلي أن القول بما يسمى «مدارس نحوية» شيء قد بولغ فيه، وحقيقة الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يسمح بالقول: أن هناك مدرسة بصرية وأخرى كوفية.

الهوامش

(١) «الرقعة» في هذا الوضع هي التي دعيت «صحيفة أبي الأسود».

(٢) وسأعود إلى هذا وتتمة الخبر وغيره في الكلام على «نشأة النحو» وسأعلق عليه وعلى ما قيل في عصرنا من أن النحو العربي قد وضع في أصوله على النحو اليوناني».

(٣) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٨-١٩.

(٤) انظر مادة (نحو) في «مجمل اللغة»، وفي الـمعجمات الأخرى.

(٥) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٣.

(٦) الـمصدر السابق، ص ٢٤.

(٧) الأنباري، كتاب الإنصاف (المقدمة) ص ٥.

(٨) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٨٢.

(٩) الـمصدر السابق، ص ٢٨٨.

(١٠) الـمصدر السابق، ص ٢٩٠.

(١١) الـمصدر السابق، ص ٢٩٦.

(١٢) الـمصدر السابق، ص ٢٧٨.

(١٣) الـمصدر السابق، ص ٢٠٧.

(١٤) الـمصدر السابق، ص ٢٩٢.

(١٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٨.

(١٦) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٤٧. أقول: وقد ذكر ابن خلدون في «المقدمة» ص ١٢٣١-١٢٤٨: «أهل صناعة العربية» و «قوانين العربية».

(١٧) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٨.

(١٨) انظر: الجمحي، الطبقات، ص ٥، وياقوت، إرشاد ٤/ ٢٨٠، ابن الأثير، المثل السائر ص ٧.

(١٩) عاصم بن أبي النجود أحد القرّاء السبعة الـمتوفي سنة ١٢٧هـ (ابن خلكان، وفيات ٢٤٣/١).

(٢٠) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢١.

(٢١) ٣٧ سورة الحاقة.

(٢٢) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٩-٢٠.

(٢٣) الـمصدر السابق.

(٢٤) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٧١.

(٢٥) إبراهيم مدكور، مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (١٩٤٨-١٩٤٩) (منطق أرسطو والنحو العربي).

(٢٦) إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص ٦٥-٦٦.

(٢٧) إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي.

(٢٨) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ١٨٤/١.

(٢٩) التغطي، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص ١١٧.

(٣٠) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية ٢٥٠/١.

(٣١) إبراهيم مصطفي، أول من وضع النحو، بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، الـمجلد العاشر، ج ٢، ص ٤، وما بعدها، سنة ١٩٤٨م.

(٣٢) مازن المبارك، الإيضاح ص ٨٠.

(٣٣) إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو بين العرب واليونان، ص ٦٥، ٦٦.

(٣٤) أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ١٣٢.

(٣٥) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢٧٤/١، أقول: ومما يندرج في هذا قول الدكتور شوقي ضيف: «ويظهر أن الخليل كان يتقن الـمنطق الذي ترجمه صديقه ابن المقفع ما يتصل به من قياس».

- انـظر: شوقي ضيـف، تاريخ الأدب العباسي، ص ١٢٢. أقـول: كـأن جمهرة هـؤلاء لا يتجاوزون حد النطق في هذه الدعوى.

(٣٦) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢٩٣/٢.

(٣٧) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٣٤.

(٣٨) أورد أحمد أمين في ضحى الإسلام، ٢٩٢/٢-٢٩٣ ما قاله المستشرق الألماني، ولم يعلق عليه.

أقول: ليس لدي الباحثين من المستشرقين ومن سار على نهجهم من العرب من الأدلة على ثبوت الأخذ من النحو اليوناني إلى ما ورد من أقسام الكلمة لدي سيبويه ومن خلفه وهو أن الكلام اسم وفعل وحرف، وهذا في رأي هؤلاء نظير أقسام الكلمة الذي أورده أرسطو.

(٣٩) من محاضرات الأستاذ ليتمان، ذكرها أحمد أمين كما أشرنا ولم يشر إلى أنها نشرت في مجلة كلية الآداب سنة ١٩٤٨.

(٤٠) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي (ترجمة النجار) ١٣٢/١.

(٤١) ديبور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٥٦.

(٤٢) إسحاق ساكا، تأثر النحو باليونان والسريان (بحث نشر في مجلة العربي الكويتية، العدد ١٠٦، ص ٥١).

أقول: وقد عرض لهذه المسألة أيضاً بروكلمان في كتابه «تاريخ الشعوب الإسلامية» ص ١٩٣.

(٤٣) المخزومي، الخليل بن أحمد، ص ٣٩.

(٤٤) عبد الرحمن السيد،مدرسة البصرة، ص ٣٦٥.

(٤٥) ج تروبو، نشأة النحو في ضوء كتاب سيبويه، (بحث نشر في العدد الأول من المجلد الأول سنة ١٩٧٨، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني).

(٤٦) وقد رسمت خَطَأً في بعض فهارس المخطوطات بـ «جَدَل الأعراب».

(٤٧) الاقتراح للسيوطي من مطبوعات حيدر آباد في الهند.

(٤٨) أصول النحو العربي من منشورات «الناشر الأطلسي» في المغرب.

(٤٩) انظر: أمالي أبي علي القالي، ٣٠٩/٣، وطبقات النحويين واللغويين، ص ٣٨، والمزهر ٢٧٧/٢-٢٧٨.

(٥٠) نزهة الألباء، ص ٢٩.

(٥١) الـمصدر السابق، ص ٣٠.

(٥٢) أقول: من معرفة «كتاب سيبويه» ربما لنا أن نقول: إنه كتاب لم يأخذ صورته النهائية، ذلك أنه لم يشتهر في حياة سيبويه وإنما عُرف بعد موته وكأن صاحبه كان يخفيه لأنه لم يكن قد انتهى منه. والدليل على ذلك أن الكتاب خلا من اسم له، وعادة الـمؤلفين في عصر سيبويه وبعده قد جرت على هذا، بل إن عيسى بن عمر المتوفي قبل سيبويه بأكثر من ثلاثين سنة قد سمي كتابيه «الإكمال» و «الجامع».

ثم إن «الكتاب» قد خلا من «خطبة» وما يكون في الخطبة من لوازم، كما خلا من الخاتمة، وكأن «الكتاب» مجموع لجملة ما أخذه سيبويه عن الخليل شيخه، وعن يونس بن حبيب، وما انتهي إليه مما سمع واشتهر من أقوال أبي عمرو بن العلاء، وغيرهم، إلا أن نصيب الخليل كبير، وهذا لا يعني أن سيبويه ناقل، فقد حوى «الكتاب» على جملة من آرائه، ثم إن مادة «الكتاب» لا تخلص للعربية وحدها إذ اشتمل على شيء يتصل بالقافية وشيء آخر يتصل بالتعريب والـمعرَّب. كما لا تعدم أن تجد فيه شيئاً من باب اللفظ والـمعنى وما يتصل بالحقيقة والـمجاز. إن جملة هذا يُشير إلي أن «الكتاب» مجموع ما أفاده سيبويه من علوم العربية، وهو بهذه الهيئة بما قدمناه يشعر بهذا الذي ذكرناه.

(٥٣) الكتاب، (ط، بولاق) ١٥٨/١.

(٥٤) الـمصدر السابق، ١٠٥/١. أقول: ومثل هذا قد ورد في «الكتاب» كثيراً ولنا أن نجتزيء منه في الـمواضع: ٤٤/١، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٤، ٢٦١، ٣٢٧. وغير هذا.

(٥٥) الـمصدر السابق ١٦١/١. أقول: ومثل هذا جاء في «الكتاب»، انظر: ٧٧/١. ٨٥، ٨٧، ١٤٠، ١٥٣، ١٨٢، ٢٤٩، وغير هذا.

(٥٦) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١١٠/١.

(٥٧) الـمبرد، الكامل (ت. زكي مبارك)، ص ٩٦٦.

(٥٨) ابن حجر، الإصابة (الـمطبعة الوهابية)، ١٩٣/٣.

(٥٩) الزمخشري، الفائق، ٦٧٧/١.

(٦٠) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء (دار الـمعارف، ١٩٥٢)، ص ٢٠٤.

(٦١) الجاحظ، البيان والتبيين، ٣٢١/١.

(٦٢) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٥٩.

(٦٣) الـمصدر السابق.

(٦٤) سيبويه، الكتاب، ٤١٢/١.

(٦٥) الـمصدر السابق، ٤١٨/١.

(٦٦) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص ٥-٦.

(٦٧) الكتاب، ٣٧٩/١.

(٦٨) الـمصدر السابق، ٣٩٥/١.

(٦٩) انظر: مختصر في شواذ القرآن، ص ١٣٦، والبحر الـمحيط ٢٧/٨.

(٧٠) معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت. فائز فارس ـ دار البشير).

(٧١) الـمصدر السابق، ٩٩/١.

(٧٢) الـمصدر السابق، ٤٠٧/٢.

(٧٣) ٧٨ سورة هود.

(٧٤) الكتاب ٣٩٧/١.

(٧٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٦٢/١٦.

(٧٦) ابن جني، الـمحتسب، ٧٣/٢. وانظر البحر الـمحيط، ١٥٨/١.

(٧٧) أبو حيان، البحر الـمحيط، ٢٧١/٤.

(٧٨) الـمصدر السابق، ١٥٨/٣.

(٧٩) أقول: اعتمدوا في السماع على الأعراب، وعلي الثقة من أهل العلم، وعلى ما ورد كثيراً من كلام العرب، فقد روى الزبيدي (الطبقات ٣٤): ان ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت فيما سميته «عربية»، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة. قال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفني «لغات».

(٨٠) أقول: لقد استبعد النحاة الحديث الشريف أو كادوا بحجة أن رواة الحديث ربما حافظوا على المعني فأدخلوا ألفاظهم فيه، وكثير منهم ليسوا من أصول عربية ولا من الأعراب.

انظر: ما جاء في هذا في «مجالس ثعلب» (ط٢) ص ٤٥٤، والـمطر والسحاب لابن دريد، ص ٥، والـمخصص، ٩٦/٩.

(٨١) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٢٠.

(٨٢) سيبويه، الكتاب، ٣٤٥/١.

(٨٣) أقول: واليت للقحيف العقيلي، ذكره أبو عبيدة وقال: إن الشاعر ضمّن هذا اليت معنى «أقبَلَ» فعدّاه تعديته. وقد ورد مثله لآخر:

إذا رضيت عني كرام عشيرتي فلا زال غضباناً عليّ لئامها

وفي هذا البيت عُدِّيَ الفعل «رضي» بـ «عن» وهو الأصل، أليس لي أن أقول في الشاهد الأول إنها لغة الشعر تسمح الشاعر أن يتجاوز فيها؟

(٨٤) الأنباري، الإنصاف (الـمسألة ٢٢).

(٨٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، من كتب الأنباري أبي البركات، ويشتمل علي جملة الـمسائل التي خالف فيها الكوفيون البصريين، طبع غير مرة.

(٨٦) هو أحمد بن محمد بن ولاّد، أبو العباس، نحوي من نحاة مصر أصله بصري من تميم، توفي سنة ٣٣٢هـ، له كتاب «الـمقصور والـممدود» وكتاب «انتصار سيبويه على الـمبرد».

أقول: إن ابن ولاد في تعصبه لسيبويه على الـمبرد أنكر شيئاً من سماع الـمبرد الذي أخذ به وجعله الأصل الـمهم في العربية، وهذا يعني أن سماع سيبويه لم يستوف هذه الـمسألة.

(٨٧) سيبويه، الكتاب ٩٠/٢.

(٨٨) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٨، وانظر الخصائص، ابن جني ٢٩/٢ و ١٧٦.

(٨٩) كتاب «الإيضاح»، ص ٦٤.

(٩٠) كتاب «الحدود» ص ٥٠.

(٩١) كتاب «الاقتراح»، ص ٥١-٥٢.

(٩٢) ياقوت، إرشاد ٢٦/٥.

(٩٣) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٢٦.

(٩٤) المصدر السابق، ص ٢٧-٢٨.

(٩٥) سيبويه، الكتاب ٢٣٣/٢.

(٩٦) نزهة الألباء (الأنباري)، ص ٢٢.

(٩٧) الكتاب ٣٩٧/١. ومحمد بن مروان هذا من قراء أهل المدينة.

(٩٨) الكتاب، ٣٩٧/١.

(٩٩) المصدر السابق، ١٧٠/٢.

(١٠٠) المصدر السابق ٢٦/١، ٣٦، ١٥٣، ٣٧٩ وغيرها.

(١٠١) السيوطي، الاقتراح، ص ٩٠.

(١٠٢) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(١٠٣) الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٠٢.

(١٠٤) السيوطي، المزهر، ٢٠١/٢.

(١٠٥) الجاحظ، البيان والتبيين ١٩/١.

(١٠٦) السيوطي، الاقتراح، ص ٢٧.

(١٠٧) ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ط. دار صادر ١٩٦٨)، ٧٠/١.

(١٠٨) الجاحظ، البيان والتبيين ٣٤٧/١.

(١٠٩) سورة الأنعام ١٣٧.

(١١٠) سورة الأعراف ١٠.

(١١١) سورة النساء ١.

(١١٢) ابن جني، المحتسب ١٢/١-٢٣.

(١١٣) المزهر ١٣٣/١.

(١١٤) ابن الفقيه، البلدان (الطبعة الأوروبية)، ص ١٧١.

(١١٥) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ٤٣-٤٤.

(١١٦) الجاحظ، البيان والتبيين ١٥٤/٣ (الهامش).

(١١٧) الأنباري، نزهة الألباء، ص ٥١.

(١١٨) أحمد أمين، ضحى الإسلام ٢٩٤/٢.

(١١٩) نزهة الألباء ص ٥١-٥٢.

(١٢٠) ابن النديم، الفهرست ص ٩٦.

(١٢١) نزهة الألباء، ص ٥١، وانظر الفهرست ص ٩٦.

(١٢٢) نزهة الألباء، ص ١٠٨.

(١٢٣) انظر «ترجمة الزبيدي» في «طبقات النحويين» للزبيدي.

(١٢٤) انظر: شرح الكافية، ٥٨/١، ٨٧، ١٦٣..

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، القاهرة ١٩٥١، ١٩٦٦.

إبراهيم سلامة، **بلاغة أرسطو بين العرب واليونان**.

ابن أبي أصيبعة، **عيون الأنباء**، ط. مكونة الحياة، بيروت ١٩٦٥.

ابن الأثير، **المثل السائر**، القاهرة، ١٩٤٨.

ابن جني، **الخصائص**، القاهرة، ١٩٧٤.

ابن جني، **المحتسب**، القاهرة ١٣٨٦.

ابن حجر، **الإصابة**، المطبعة الوهابية في القاهرة ١٣٥٨/١٩٣٩.

ابن خالويه، **مختصر فى شواذ القرآن**، القاهرة، ١٩٣٤.

ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، القاهرة، ١٣٦٧-١٩٤٨، وطبعة دار صادر ببيروت.

ابن دريد، **المطر والسحاب**، من مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق.

ابن سلام ، **طبقات فحول الشعراء**، ط. دار المعارف بمصر، ١٩٥٢.

ابن الفقيه، **البلدان**، الطبعة الأوروبية.

ابن النديم، **الفهرست**، طبع أوروباوطبع طهران، ١٩٧٢، وطبع القاهرة ١٩٤٩.

أبو حيان، **البحر المحيط**، نسخة مصورة عن الطبعة المصرية.

أبو علي الفارسي، **الحمية فى علل القراءات السبع**، القاهرة ١٣٨٥-١٩٦٥.

أحمد أمين، **فجر الإسلام**، ط، بيروت وطبعة مصرية.

أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية، وط. دار الكتاب العربي ببيروت.

أحمد بن فارس، **مجمل اللغة**، من منشورات معهد المخطوطات العربية في الكويت، ١٩٨٥.

الأخفش (سعيد بن مسعدة)، **معانى القرآن**، ط. دار البشير ودار الأمل بتحقيق فائز فارس.

الأنباري، **الإنصاف**، ط. ثالثة، القاهرة ١٣٧٤-١٩٥٥.

الأنباري، **نزهة الألباء**، ط. الزرقاء في الأردن، ١٩٨٥.

بروكلمان (كارل)، **تاريخ الأدب العربي**، (ترجمة النجار)، ط. دار المعارف بمصر.

ثعلب، **مجالس ثعلب**، دار المعارف بمصر.

الجاحظ، **البيان والتبيان**، القاهرة ١٣٦٨-١٩٤٩.

جرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة.

الحلواني (محمد خير)، **أصول النحو العربي**، ط. الناشر الأطلسي في الرباط.

الاستراباذي، **شرح الكافية**، ط. استانبولي ١٢٧٥هـ.

الرماني، **الحدود**، ط. بغداد ١٣٨٨ ١٩٦٩٠.

الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ط. القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥١م.

الزجاجي، **الإيضاح**، القاهرة، دار الفكر ١٣٧٨.

الزجاجي، **مجالس العلماء**، الكويت ١٩٦٢.

الزمخشري، **الفائق**، القاهرة، ١٩٤٥-١٩٤٨.

سيبويه، **الكتاب**، ط. بولاق.

السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ط. بيروت ١٩٣٦، وطبعة مصرية.

السيوطي، **الاقتراح**، ط. حيدر آباد ١٣٥٩، والطبعة المصرية.

السيوطي، **المزهر**، ت. جاد المولي وزميليه، القاهرة بلا تاريخ.

شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العباسي**، ط. دار المعارف بمصر.

عبد الرحمن السيد، **مدرسة البصرة**، القاهرة، ١٩٦٨.

الفراء، **معاني القرآن**، ط. دار الكتب المصرية.

القالي، **الآمالي**، الطبعة الثالثة لدار الكتب المصرية.

القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

القفطي، **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، ط. مصر.

المبرد، **الكامل**، ت. زكي مبارك.

الـمخزومي، الخليل بن أحمد، ط. بغداد.
ياقوت، **إرشاد الأريب**، نشره مرجوليوث، القاهرة ١٩٠٧/١٩٢٥.
مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية (١٩٤٨-١٤٩).
مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة (الـمجلد العاشر، ج ٢، ١٩٤٨).
مجلة العربي (العدد ١٠٦، الكويت).
مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد الأول ١٩٧٨).